
مجلس الأمن
السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٣٦**
الثلاثاء، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد وانغ ينغفان	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد يلتشنكو
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد الجيراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	فرنسا	السيد دوترويو
	كندا	السيد دوفال
	مالي	السيد كيتا
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيلدون
	ناميبيا	السيدة اشيبالا – موسفى
	هولندا	السيد هامر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

إحاطة إعلامية من السيد ولفغانغ بتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

00-42323 100500 100500

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

إحاطة إعلامية من السيد ولفغانغ بتريتش الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ونظرا لعدم وجود اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد ولفغانغ بتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وذلك بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أدعو السيد بتريتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن تحيل طيه رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، مرفق بها تقريره الوارد في الوثيقة S/2000/376.

ويستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد ولفغانغ بتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة للسيد بتريتش.

السيد بتريتش (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أكون هنا مرة أخرى لأخاطب المجلس ولأقدم التقرير السادس بشأن التطورات في البوسنة والهرسك. وهذا التقرير - الثاني منذ أقر مجلس الأمن في ٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ تعييني ممثلا ساميا للبوسنة والهرسك - يغطي فترة ستة أشهر اعتبارا من شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وكما كان الحال في تشرين الثاني/نوفمبر، أعتقد أن من الأفضل عدم الخوض في أية تفاصيل بشأن جوهر التقرير. ويمكن للأعضاء أن يرجعوا إلى التقرير نفسه لهذا الغرض.

إن التقدم في تنفيذ اتفاقات دايتون بشكل عام بطيء ومؤلم كما كان دائما، لكنه مستمر. وأعتقد أن مما هو أهم من ذي قبل أن يتمسك المجتمع الدولي بالمهمة. ومن الحيوي أن تتعزز نجاحاتنا.

وسأقدم فيما بعد تقييما لحالات نجاح وفشل تنفيذ اتفاقات دايتون الأكثر أهمية التي وقعت مؤخرا. لكني أود، أولا وقبل كل شيء، أن أقدم دليلا على الكيفية التي أرى فيها عملنا يتطور في المستقبل في البوسنة والهرسك.

إن مكتبي، كما قد يعلم الأعضاء، يعمل بجد الآن في الإعداد لاجتماع بروكسل لمجلس تنفيذ السلام يوم ٢٣ أيار/مايو. وسيكون هذا أول اجتماع لذلك المجلس منذ اجتماع مدريد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد اجتمع المجلس التوجيهي في لشبونة في نهاية الأسبوع الماضي. وكان هناك توافق آراء واسع النطاق بشأن الاستراتيجية التي حددتها لهم في ذلك الوقت. وأود أن أستمع إلى ما يود الأعضاء قوله بشأن هذه الاستراتيجية أيضا.

في الماضي، كانت اجتماعات مجلس تنفيذ السلام تنحو إلى اتباع نهج المعالجات المتفرقة لمشاكل البوسنة والهرسك. وكانت هناك مشاكل عديدة جدا وكان المجتمع الدولي يجتهد في تناولها جميعا. لكن اجتماع مجلس تنفيذ

السلام هذا العام سيكون مختلفا. وهو لا بد أن يكون كذلك لأن المجتمع الدولي لم تعد له الموارد لاتباع النهج الذي وضع في الماضي. ولذلك من المحتم أن تركز الموارد المتضائلة للحصول على أكبر قدر من التأثير.

إن الوقت يمر بسرعة فيما يتعلق بالشراكة الدولية في البوسنة والهرسك. وشعور المانحين بالإجهاد قد بدأ. وتعهدات معونة التعمير لأربع سنوات بعد اتفاقات دايتون التي تقدر به ٥,١ من بلايين الدولارات هي الآن قد ولت. وهذا الربيع، خفضت قوة تحقيق الاستقرار أعداد قواتها بما يقرب من الثلث. ولهذا أركز على ثلاثة مجالات رئيسية فقط من مجالات تنفيذ السلام. وإذا نجحنا في هذه المجالات، فإنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن الإصلاح في المجالات الأخرى سيتحقق بعد ذلك.

وهذه هي المجالات الثلاثة: أولا، الإصلاح الاقتصادي؛ ثانيا، الإسراع بعودة اللاجئين والمشردين؛ وثالثا، دعم المؤسسات، وعلى وجه الخصوص تلك التي على مستوى الدولة.

أولا الاقتصاد. كما يعرف الأعضاء بالتأكيد، البوسنة لا تزال تعتمد إلى حد بعيد على المعونة الدولية، التي هي بدورها تتناقص بشكل ثابت. وإذا ما كان للبوسنة أن تأمل في مستقبل آمن، يجب أن يصبح الاقتصاد ذاتي الاستدامة – وسريعا. إن هذا لا يزال بلدا فقيرا ودون نمو، ومن المحتمل أن يصبح أكثر فقرا. وفي العام الماضي كان متوسط الدخل الشهري في ريبابلكا سربسكا – وهي أفقر الكيانين إلى حد كبير – متوقفا عند ١٠٠ دولار في الشهر.

إن توفير فرص العمل وتوفير مستقبل اقتصادي آمن مسألتان متزايدتا الأهمية لمواطني البوسنة والهرسك العاديين. وذلك أكثر أهمية لهم من حميتهم بانفصالية عرقية تمدهم بها الأطراف القومية. ولهذا يجب أن يغذي ويدعم التطلع الاقتصادي. والإصلاح الاقتصادي من أقوى الأسلحة في ترسانتنا في الكفاح لعكس اتجاه الآثار الشريرة لحرب ١٩٩٢-١٩٩٥.

إن ما يحتاج إليه هو الاستثمار، سواء الداخلي أو الخارجي. والمشكلة هي أن النظام الذي يحكم اقتصاد البلد هو نفسه – إلى حد بعيد – الذي كان سائدا أيام الشيوعية، بالرغم من الضغط الدولي. ومما لا يثير الدهشة أن المستثمرين لا يشعرون بالتشجيع. والصناعة في البوسنة والهرسك لا تزال موجهة إلى نموذج الاقتصاد الموجه القديم. وهي تشتمل إلى حد كبير على نشاطات عملاقة تديرها الدولة – مناجم ومصانع للصلب وما شابه ذلك. وهي لا تلاحق على الإطلاق متطلبات سوق الألفية الجديدة.

ومهمة الحكومة العاجلة هي تهيئة بيئة تمكينية حتى يمكن للمستثمرين أن يستثمروا دون الخوض في متاهات البيروقراطية. ونحن بحاجة، فوق كل شيء، إلى تشجيع المشاريع المتوسطة الحجم التي تتناسب مع القوة العاملة في ذلك البلد، كما يتفق معظم المراقبين الاقتصاديين.

لكن النظام الحالي يخنق المشاريع. وربما أسوأ مثال على بيروقراطية العصر الشيوعي ما تسمى "مكاتب المدفوعات" التي لا بد أن تمر خلالها جميع تعاملات البنوك التجارية والعامة والتي تجبي مبالغ كبيرة خلال العمليات. ومكاتب المدفوعات غير شفافة على الإطلاق ولها أثر خانق على الأعمال أيا كانت أحجامها. وهي أيضا مصدر مدر للربح للأحزاب الوطنية، التي تستغل النظام دون شعور بالندم. وبالتالي، اتفقنا على إلغاء مكاتب المدفوعات خلال هذا العام.

إن عدم وجود نظام مصرفي يمكن الاعتماد عليه عقبة هامة أخرى أمام الاستثمار الخاص، وهذا يتصل اتصالا وثيقا بنظام مكاتب المدفوعات. وهناك الآن أكثر من

٥٠ مصرفا في البوسنة والهرسك، ولكن ليس من بينها ما يمكنه القيام بالدور الوسيط الضروري في أي اقتصاد سوقي. وكثير من بنوك القطاع العام قد تكون على حافة الإفلاس بسبب قروضها لمشاريع يملكها القطاع العام تحقق خسائر. والبنوك الخاصة العديدة صغيرة جدا بحيث لا توفر رأس المال العامل الضروري لإقامة مشاريع. وإصلاح القطاع المصرفي ينبغي أن يشجع على مشاركة البنوك الأجنبية وبالتالي على ضخ رأس المال الضروري.

هناك عامل رئيسي آخر لتحديث الاقتصاد البوسني هو الخصخصة. والعملية في طريق تنفيذها فعلا وإن كانت المرحلة الأولى - وهي كشف دفاتر حسابات شركات القطاع الحكومي الكبرى لمراجع حسابات مستقل قبل التقييم - قد قوبلت بمقاومة سياسية ضاربة. وربما كان هذا أمرا لا يمكن تجنبه، لأن الشركات الحكومية لا تزال مصدرا آخر من مصادر التمويل بالنسبة للأطراف القومية القائمة. وتلك الترتيبات يجب عدم السكوت عليها. وعلينا أن نبدأ حماية القطاع الاقتصادي من هذا النوع من التطفل القديم.

أود أن أنتقل الآن إلى ثانية أولوياتي الاستراتيجية: الإسراع بعملية عودة اللاجئين. وقبل أن أخوض في هذا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن الشكر الحار للأمم المتحدة ولوكالاتها لعملها القوي المستمر في هذا القطاع. وعلى وجه الخصوص عن طريق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إن إسهام هذه الوكالات ينبغي ألا يقلل من شأنه. وفي هذه الفترة التي أقدم تقريري عنها، أتيحت لي الفرصة لأخرج إلى الميدان بشكل أكثر وأرى بنفسي العمل الذي لا يطوي في كثير من الأحيان، الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة هناك. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أنني مسرور للغاية لذلك. وخلال تلك الزيارات الميدانية أتيحت لي فرصة للتكلم مع لاجئين ومشردين كثيرين وأنا أكثر اقتناعا من أي وقت مضى بأن العودة لا تزال أهم ما يشغل الرأي العام.

إن المسألة تثير المشاعر إلى حد كبير. فبعد أربع سنوات ونصف سنة من الحرب، لا يزال حوالي ٨٠٠ ٠٠٠ فرد مشردين داخليا في أنحاء البوسنة والهرسك. و ٣٠٠ ٠٠٠ آخرون لا يزالون لاجئين في الخارج. وتيسير عودتهم الوسيلة الأولى لاستعادة الحياة الطبيعية في البوسنة والهرسك.

اتخذت في الخريف الماضي تدبيرين هامين مصممين للتعجيل بعملية العودة.

أولا، فرضت مجموعة من التدابير لإصلاح التشريع الناظم لإعادة الممتلكات في الكيانين. ومن هذه المجموعة أن تزيل العقبات البيروقراطية التي تعرقل إعادة الممتلكات، والتي كانت تستغل بلا رحمة من قبل السياسيين من كل الأطراف والتي تستهدف برامجهم تعويق تنفيذ اتفاق دايتون.

وثانيا، فصلت ٢٢ موظفا عاما في أرجاء البلد ثبت من أعمالهم السابقة أنهم أعاقوا تنفيذ الاتفاق، ولا سيما المرفق السابع من اتفاق دايتون، وهو المرفق المنظم لعودة اللاجئين.

الآن وقد بدأ فصل الربيع وبدأ فصل عودة اللاجئين على النحو الصحيح، بدأ التدبيران يؤتيان ثمارهما. وحتى الآن زاد في هذه السنة عدد العائدين إلى أكثر من الضعفين عما كان عليه في الفترة نفسها من عام ١٩٩٩. وتدل جميع المؤشرات على أن هذا الاتجاه الطيب سوف يستمر. ومن المسلم به أن الطريق ما زال طويلا. ومن المسلم به أيضا أن العقبات أمام عملية العودة ما تزال قائمة في بعض المناطق.

ولكن، وبصورة عامة، هناك الشيء الكثير الذي يدعو إلى التشجيع. لقد أحرزنا تقدما في مهمة كانت الأصوات السلبية تعتقد أنها مستحيلة. وأصبح الهدف

النهائي، وهو عودة اللاجئين الذي أضحى هدفا قائما على الدعم الذاتي، لا مجرد لون ذهبي في نهاية قوس قزح؛ بل أمرا واقعا ممكن تحقيقه.

وأؤكد مرة أخرى: أنه لم يكن بالمستطاع تحقيق هذا النجاح دون الدعم والخبرة اللذين قدمتهما على نطاق كبير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ودون الأمن الذي وفرته قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في حالات جد كثيرة.

وأذكر الآن الأولوية الثالثة من أولوياتي الاستراتيجية وهي: توحيد المؤسسات المشتركة.

تتعلق هذه المسألة في الحقيقة ببناء الدولة. وإذا أريد للبوسنة والهرسك أن تنضم إلى أسرة الدول الأوروبية - وهي أسرة أعتقد اعتقادا راسخا أن البوسنة تنتمي إليها في الحقيقة - عندئذ لا بد لها أن تصبح دولة متماسكة، لها هياكل دولة مركزية تمارس سلطة حقيقية. ويشمل ذلك سلطة قضائية مستقلة تماما، التي بدونها يصبح من المستحيل تحقيق تنمية اقتصادية طويلة الأجل وحماية حريات الأفراد بصورة فعالة. ونحن نعزز بنشاط سلطة القانون على صعيدي الدولة والكيانات. وعلى سبيل المثال، نشن حاليا حملة إعلامية كبيرة لتعزيز احترام حقوق الممتلكات كجزء من جهودنا للتعجيل بعودة اللاجئين.

وأود أن أثني على الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة لتقييم النظام القضائي، الذي دأب على العمل بلا كلل في مهمته لرصد وتقييم النظام القضائي القائم حاليا وشارك في تطوير الإصلاحات حتى الآن. ومنذ أيام قليلة مضت، أي في ٥ أيار/مايو، اجتمع في لشبونة المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام مع جاك بول كلاين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لمناقشة الدور الحاسم الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة لتقييم النظام القضائي لإصلاح هذا الركن الأساسي من المجتمع المدني.

ولقد حدث في مرات عديدة في الماضي، أن أعيق التعاون فيما بين المجموعات الإثنية على صعيد الدولة بسبب مشاحنات قومية، نعرف جميعا حق المعرفة، أنها أصبحت عبارة متداولة في جدل البلقان السياسي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، حسبما تتذكرون، أصدرت رئاسة البوسنة والهرسك إعلانا أمام مجلس الأمن، ألزمت نفسها فيه، في جملة أمور، بإنشاء دائرة حدود الدولة. والحجج المؤيدة لإنشاء دائرة كهذه واضحة جدا. المواطنون في أي دولة عصرية لهم الحق في توقع حماية حدودهم. وحينما تكون الحدود غير مضبوطة كما كانت حدود البوسنة والهرسك في الماضي، تفقد خزانة الدولة الملايين، لأن الحدود غير المضبوطة تتسبب في الابتزاز والفساد في مجالي الجمارك والضرائب.

وكان ينظر إلى دائرة حدود الدولة في ذلك الوقت بصفتها اختبارا دقيقا لالتزام أعضاء الرئاسة بمفهوم دولة عاملة - وهو مفهوم لم يلق منهم سوى الولاء الكلامي في أغلب الأحيان.

ومما يدعو إلى الأسف أن الرئاسة أخفقت في الاختبار. لقد بدأ التشاحن عند وصولهم إلى الوطن. وفي النهاية، أجبرت على ممارسة سلطاتي وفرضت دائرة حدود الدولة. وحتى الإعلان الرسمي أمام مجلس الأمن، فيما يبدو، لم يكن ليلزمهم بإنشاء الدائرة.

والتغاضي على هذا النحو عن القواعد والمعايير الدولية لقيادة الدولة ظهر أيضا فيما يتعلق بالتزامات أخرى تعهدت بها الرئاسة مع مجلس الأمن في إعلان نيويورك. لقد واجه مشروع قانون الانتخابات الذي جرت بشأنه معارك كثيرة نفس مصير قانون دائرة حدود الدولة. لقد أجازت

الرئاسة مشروع قانون الانتخابات وقدمته إلى البرلمان حسبما وعدت بذلك. ولكن عندما وصلت المسألة إلى التصويت، لم يكن أعضاء الرئاسة على استعداد للتأثير على أعضاء أحزاب كل منهم. لقد وقفوا جانبا وراقبوا التصويت ضد مشروع القانون.

وألزم إعلان نيويورك الرئاسة بأن تحل أيضا أزمة مؤسسية مركزية أخرى، بالرغم من أنها من نوع مختلف، وهي تتعلق بمجلس الوزراء. وكانت جهودهم الرامية إلى حل هذه الأزمة أكثر تشجيعا بدرجة طفيفة فقط.

ومنذ عام ١٩٩٧، تم تداول رئاسة مجلس الوزراء التي تعادل منصب رئيس الوزراء. ومن المحتمل أن تلك التسوية كانت ضرورية بغية أن تصبح هذه المؤسسة مؤسسة عاملة في المقام الأول. غير أن المحكمة الدستورية في السنة الماضية، حكمت بأن الترتيب التداولي والمعرف إثنيا بأنه غير دستوري ويتعين تغييره. وانقضى الموعد النهائي لإعداد اتفاق بشأن ترتيب جديد. والنتيجة؟ أن هذه المؤسسة المشتركة، التي تحتل مكانة مركزية في الأعمال الديمقراطية في البوسنة والهرسك، دخلت طي النسيان في شباط/فبراير من هذه السنة.

ومن غير المعقول تقريبا، أن القضية ما تزال أبعد من أن تكون قد حلت بصورة مرضية. فالقانون الجديد المتعلق بمجلس الوزراء، استنادا إلى اقتراح الرئاسة، يتبع الأنماط القديمة للتماثل الإثني والتناوب. وسوف ننتظر لنرى ما إذا كان القانون سيحقق النجاح بعد اختبار المحكمة الدستورية.

وقدم لنا أعضاء الرئاسة مشهدا آخر غير تثقيفي من نوع السياسات التي يمارسونها على أفضل وجه. وحقق البرنامج الإثني مرة أخرى سبقا على ما هو أفضل بالنسبة لشعب البوسنة والهرسك. وعلى سبيل المثال، كان المبدأ الأولي الإرشادي لإعادة تنظيم الوزارات قد تمثل في سهولة تقسيمها فيما بين المجموعات الإثنية الثلاث.

وكل ذلك يؤكد أن قادة البوسنة والهرسك ما زالوا غير مستعدين لتحمل المسؤولية التي ينبغي لهم أن يتحملوها عن بلدهم.

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، قدمت موجزا إلى المجلس عن مفهومي لـ ''الملكية''. وفيما يتصل بشؤون مجلس الوزراء، ابتعدت عن قصد عن المشاجرات، مؤكدا الاستصواب الشديد لحل يتم التوصل إليه بصورة محضة بالإجماع على الصعيد المحلي. واعترف بحرية أن النتائج كانت محبطة بدرجة طفيفة في الوهلة الأولى، بالرغم من أني أعتقد أن سياسة الإصرار على الملكية ما تزال صحيحة، ولا بد للبوسنة والهرسك أن تظل دائما بلدهم.

ولكننا سنواصل الضغط - بأي وسيلة بما في ذلك فرض سلطاتي إذا لزم الأمر - لتعزيز المؤسسات العامة وتوسيع دورها في حياة البلد. فهي مهمة للمستقبل بقدر لا يمكن معه أن تترك لوسائلها الخاصة.

ويسرني القول بأن هناك إشارات تدل على أن مهمتي الرئيسية، وهي تأسيس مفهوم الملكية، تبدأ في التأصل في قلوب وعقول شعب البوسنة والهرسك. وكانت نتيجة الانتخابات البلدية، المعقودة في أنحاء البلد يوم ٨ نيسان/أبريل دلالة هامة.

ونظرا للتشكك المفهوم الذي أعربت عنه بعض أجزاء المجتمع الدولي قبل الانتخابات، ينبغي إبداء نقطتين هامتين. الأولى أن الانتخابات كانت سلمية وروتينية. وقد أجريت بمهارة بواسطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بينما لعبت الفرقة العاملة للشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار أدوارا هامة في توفير الأمن في مراكز الاقتراع.

والثانية، أن الأرضية السياسية في البوسنة والهرسك أكثر تعددية مما كانت عليه من قبل.

ويشجعني هذا التطور بقدر كبير: فالتعددية السياسية علامة مؤكدة على أن الديمقراطية في البوسنة والهرسك تنضج. وهي علامة أيضا على أن الناخبين يبدأون في التفكير بأنفسهم والتفكير في كيفية قيام السياسيين الذين يسعون إلى تمثيلهم بتمثيل مصالحهم هم. ولا يعني هذا المصالح الضيقة والطائفية للطرق العرقية القديمة في التفكير، وإنما المصالح اليومية للعامة العاديين قضايا مثل الإسكان والعمالة والتعليم والبنية الأساسية.

وتمثل أهم تحول في السلطة في المناطق البوسنية، حيث وضع الحزب الديمقراطي الاجتماعي أساسا كبيرا على حساب حزب العمل الديمقراطي. ولهذا أهمية، لأن الأحزاب مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي - وهو حزب حديث ومتعدد العقائد نسبيا - تملك مفاتيح مستقبل البلد.

ولا يمكن للبوسنة والهرسك أن تأمل في التكامل مع أوروبا إلا بقيادة من أحزاب حديثة ومدنية الاتجاه ومتسامحة. واستنادا إلى نتائج الانتخابات البلدية يعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي أقوى حزب في الاتحاد. ونحن نتوقع لها تحقيق نتائج أفضل حتى من ذلك في الانتخابات المقبلة.

وصحيح أن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي لا يزال يسيطر في مناطق الكروات البوسنية، ولكن من الجدير بالملاحظة أن حضور الناخبين في هذه المناطق كان أقل إلى حوالي ٤٠ في المائة - أقل بكثير عما كان في الانتخابات السابقة، وأيضا أقل بكثير من المعدل الوطني.

ويشير هذا إلى أن الناخبين من الكروات البوسنيين تتزايد مضايقتهم من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ولكنهم لم يجدوا بعد بديلا جذابا. ويبدو أن هذا الاتحاد الذي هزته هزيمة حزبه الأساسي في كرواتيا في وقت مبكر من هذه السنة، قد وعى هذه الرسالة. وهو الآن في خضم عملية تشكيل رئيسية نأمل أن تؤدي في المستقبل إلى وجود موظفين متعاونين بقدر أكبر على الصعيدين البلدي وصعيد الكانتونات.

وفي جمهورية صربسكا كان استبعاد الحزب الراديكالي الصربي ناجحا تماما. وثبت أن تهديداته بالعنف المادي ومقاطعة الناخبين مجرد خدعة. وحتى اعتقال سلطة تثبيت الاستقرار للسيد مومشيلو كراجسنيك، الذي كان عضوا صربيا في الرئاسة، قبل الانتخابات بأيام قليلة لم يكن له أثر يذكر على سلوك الناخبين.

ومن المثير للاهتمام أنه رغم الانتصارات التي حققها الحزب الديمقراطي الصربي، فإنه لم يحصل على ناخبين بالقدر الذي كان متوقعا. وفي عام ١٩٩٧ كسب الحزب الديمقراطي الصربي والراديكالي الصربي ٤٤ في المائة من الأصوات. بيد أنه في هذه الانتخابات حصل الحزب الديمقراطي الصربي وحده على ٣٧ في المائة.

وعلى ذلك فإن التعددية تنمو أيضا في جمهورية صربسكا. ويعد ظهور حزب جديد - حزب التقدم الديمقراطي، الذي يقوده اقتصادي محترم من بانيا لوكا، ميلادن إيفانتش - ذا أهمية كبيرة رغم أنه يتعين علينا أن نرى هذا الحزب أثناء العمل قبل أن ننفخ له في البوق.

وعموما يمكنني القول بأنه على الرغم من أن الأحزاب الوطنية لا تزال قوية، فإن قبضتها تضعف. إن إصلاحنا لوسائط الإعلام، وإضفاء الطابع المهني على الشرطة، وتصميمنا على الإصلاح الاقتصادي - جميع هذه الأشياء تستترف بثبات مصادر قوتها.

فلا ينبغي أن نحيد بصرنا عما يعنيه هذا. إن هزيمة البرنامج الوطني في الجدول السياسي في البوسنة والهرسك

سيكون له تشعبات ليس فقط بالنسبة لذلك البلد وإنما لمنطقة البلقان بأسرها.

وينبغي أن نتذكر دائما أن البوسنة والهرسك في قلب البلقان. وإذا استطعنا - عن طريق إصلاح الاقتصاد، والإسراع بمعدل عودة اللاجئين، وتعزيز المؤسسات العامة، أن نساعد شعب البوسنة والهرسك على العيش بسلام مع بعضه البعض مرة أخرى، نستطيع أن نحقق هذا الهدف النبيل في أي مكان آخر في البلقان أيضا.

وأنا أشعر بأن التيار قد تحول ضد قوى القومية في البلقان. وكانت هزيمة الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في كرواتيا في وقت مبكر من هذا العام بمثابة دليل مقنع. وتزداد عزلة سلوبودان ميلوسيفيش في بلغراد والتيار في البوسنة والهرسك آخذ في التحول أيضا رغم أن ذلك يجري بقدر أقل تأثيرا. ويجب الاستمرار في دفعه.

يجب الاستمرار في دفعه لأن ثمن الفشل باهظ للغاية. وإذا فشلنا في مشروعنا في البوسنة والهرسك، عندئذ يحتمل أن تسيطر الدول الصغيرة ذات العقيدة النقية على جنوب شرق أوروبا في القرن الحادي والعشرين. ومن الضروري أن نثابر.

ويعمل دايتون في البوسنة والهرسك، والعلاج الذي نطبقه - تمسكنا بمبدأ تعدد الأعراق وعكس مسار التطهير العرقي لزمن الحرب مع تصميمنا على الإصلاح السياسي والاقتصادي الحقيقي - هو العلاج السليم.

ويمكن أن يصلح العلاج في مكان آخر أيضا - في كوسوفو، على سبيل المثال. لقد تمت بمرارة تجربة صبر المجتمع الدولي في تلك المنطقة ولكنه لا ينبغي إحباط همة برنارد كوشنر. فالنجاح في إقامة السلام، كما تعلمنا بالوسائل الصعبة في البوسنة والهرسك، يستغرق وقتا طويلا.

وصدقوني عندما أقول إننا سنرى الضوء في نهاية النفق في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد بتريتش على كلمته الشاملة.

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس.

السيد تشودوري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): لقد اضطرني العرض الكامل والجذاب والمقتصد الذي قدمه السيد ولفغانغ بتريتش إلى الاستغناء عن كلمتي المعدة. وأعتقد أن ما قدمه السيد بتريتش عرض خاص جدا. فأفكاره مؤثرة جدا ومملوءة بالمضامين، ليس فقط بالنسبة للبوسنة والهرسك وإنما أيضا للمنطقة بأسرها.

لقد عقدنا يوم ٢٢ آذار/مارس عرضا مفتوحا بشأن البوسنة والهرسك، ولم يكن لنا بالطبع ميزة الاستماع إلى السيد بتريتش ولكننا تبادلنا بقدر طيب الآراء بشأن القضايا الحالية لذلك البلد. ونحن نقدر جدا العرض الذي تقدم به السيد بتريتش. وسوف أشير إلى نقاط قليلة من كلمته. ولكننا نقدر أيضا التقرير التفصيلي، التقرير المطبوع الذي قدمه السيد بتريتش إلى الأمين العام لتوزيعه علينا عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

وقد مثل ظهور الرئاسة المشتركة أمام مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وإعادة تأكيد الإلتزام باتفاق دايتون في إعلان نيويورك، خطوتين هامتين. ولكن تملكنا الجزع إذ سمعنا من الممثل السامي أن تنفيذ الإعلان جاء مخيبا للآمال. ويبدو أن السبب الرئيسي هو عدم توفر الإرادة السياسية والدافع الكافي. وكما قال السيد بتريتش، إنهم بعيدون عن الاستعداد لتنفيذ تلك الإرادة السياسية وذلك الإعلان. ونحن نشعر بخيبة الأمل لسماع ذلك، ولكني أعتقد أن هذه هي الحقيقة في البوسنة.

ونحن سعداء للغاية بأن لجأ الممثل السامي في مرحلة ما إلى فرض دائرة حدود الدولة على المنطقة لاستتباب الأمن والنظام.

وينبغي الإسراع بتنفيذ اتفاق دايتون، ويحدونا الأمل في أن تنتج عن مناقشتنا اليوم بعض الإرشادات في ذلك الاتجاه. وسيعتمد معظم نجاح الجهود على جدية السلطات، كما ذكرنا للتو. وامتثال الجميع ومشاركتهم النشطة، سيقرران، إلى حد كبير، مقدار ما يمكن أن نمارسه نحن – مجلس الأمن، والمجتمع الدولي بوجه عام – من نفوذ سياسي، ومدى حماسنا للمشاركة في جهود إعادة التعمير في البوسنة والهرسك. وهنا نأخذ في الاعتبار على النحو الكامل ما ذكره السيد بتريتش من شعور المانحين بالإرهاق فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك. ونوافقه أيضا على وجوب تركيز استخدام الموارد المتناقصة لإحداث أكبر قدر من التأثير. وأعتقد أن هذه نقطة هامة للغاية، ويسعدنا جدا أن نسمع عن المجالات الثلاثة التي حددها: وهي الإصلاح الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا وترسيخ المؤسسات. وأعتقد أن هذا الترتيب لأولويات التركيز في العمل هام للغاية، وأود أن أعرب عن تأييدي الكامل له في هذا الصدد.

وقد لاحظنا مع الاهتمام الشديد المبادرات التي يقوم بها الممثل السامي لدعم الأنشطة الاقتصادية في البوسنة والهرسك. وقد اضطلع مكتبه فعلا بمبادرات تستحق الثناء لإعداد مشاريع قوانين بشأن رد الممتلكات، ومختلف مشاريع الخصخصة، وتقصي حالات الفساد والمحاكمة عليها، والخصخصة والإصلاح في القطاع المصرفي، وهي أمور تستحق الملاحظة والتقدير. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن البوسنة والهرسك شهدت تحسينات مستمرة في تنفيذ قرارات غرفة حقوق الإنسان وتوصيات أمين المظالم. ونحث الكيانات، التي لا تزال بطيئة في تنفيذ قرارات مؤسسات حقوق الإنسان الصادرة مؤخرا، على مضاعفة جهودها للامتثال. ونلاحظ أيضا من التقرير أن الجهود الرامية إلى إنماء قدرة المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على معالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، ظلت مستمرة.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه، نتيجة لإجراء الانتخابات البلدية في البوسنة والهرسك، في ٨ نيسان/أبريل، كما قال الممثل السامي، يلاحظ أن الساحة السياسية أصبحت أكثر تعددية، ونحن نرحب بذلك.

أما بخصوص موضوع اللاجئين والمشردين داخليا، فيسعدنا للغاية أن الممثل السامي قام بإجراء حاسم وأن مسألة اللاجئين والمشردين داخليا وعودهم قد أصبحت كما وصفها واقعا قابلا للتحقق. ويسعدنا للغاية أن نعلم عن تضافر جهود مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وقوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة في هذا الشأن. ونعرب عن تقديرنا لهما على ذلك.

والنقطة التي أثارها الممثل السامي فيما يخص مهمة الحكومة المتعلقة بتهيئة بيئة تمكينية، لكي يتمكن المستثمرون من الاستثمار بدون المرور في متاهة البيروقراطية، نقطة هامة للغاية وينبغي أن تحظى بتأييدنا الكامل.

وأود أن أدلي بتعليق ختامي، يتعلق ببناء المؤسسات. إننا نعتقد أن أخذ هذا الجانب في الاعتبار مسألة في غاية الأهمية. وكما قال الممثل السامي، يجب على البوسنة والهرسك أن تصبح دولة متماسكة ذات نظم مركزية تمارس سلطة حقيقية. ونعتقد أن استقلال القضاء وإنشاء المؤسسات لضمان سيادة القانون لهما أهمية كبيرة في هذا الصدد.

وأخيرا، أود مرة أخرى أن أعرب عن عميق تقديرنا للممثل السامي على كل المبادرات التي قام بها وعلى بيانه وتقريره الهامين للغاية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق دايتون.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن شكري للممثل السامي، السيد بتريتش، على الإحاطة

الشاملة التي قدمها. ونشيد به لقيادته النشطة في مساعدة البوسنة والهرسك على الخروج من شقاء ماضيها القريب.

إن تقرير الممثل السامي يوضح أن البوسنة والهرسك بعيدة عن العمل كدولة وحدوية، ويشير صراحة إلى أن الأحزاب السياسية تحتفظ برؤى متعارضة للدولة التي يفترض أن تكون متحدة في إطارها. ومما يزعج بوجه خاص أن هذا الاتجاه غير المثمر يسود بلا هوادة على مستوى الرئاسة الجماعية. بل يبدو أن أكبر مشكلة تواجه البلد الآن هي استمرار عجز قيادته عن تحمل المسؤولية الجماعية بدلا من السلوك كأمراء حرب لم يشملهم الإصلاح معتمدين على القاعدة الإثنية، يحمون مصالحهم ومصالح جماعاتهم الضيقة المستحكمة.

ويظهر نفس عدم الالتزام من قبل زعماء البلد السياسيين في الميدان الاقتصادي. بل إن المآرب الاقتصادية والسياسية تلتقي بطريقة تحافظ على خطوط الانقسام السياسي لحماية المصالح الاقتصادية. وعدم وجود قيادة حقيقية أمر غير مثمر ويقف في طريق التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام وفقا لتطلعات الغالبية العظمى من مواطني كل الجماعات العرقية. والإصلاح الاقتصادي مسألة ملحة إذ ما أريد استغلال المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي وعلى نحو فعال وتفادي الركود الاقتصادي الدائم.

والمجال الثالث من مجالات اتفاق دايتون هو عودة اللاجئين والمشردين داخليا. فعودتهم مسألة أساسية لاستدامة السلام في البوسنة والهرسك وتظل تمثل وسيلة اختبار عملية السلام. وأود أن أكرر الإعراب عن رأي حكومتي بأن مسألة عودة المشردين داخليا واللاجئين، ومساعدة من يريدون العودة، ينبغي أن تولى أعلى الأولوية من جميع السلطات وعلى كل المستويات. وفي هذا السياق، تؤيد هولندا بإخلاص النهج الذي يعتمده الممثل السامي في عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

وبإيجاز، أود أن أؤكد للسيد بتريتش أننا نؤيد تماما أولوياته الاستراتيجية الثلاث المتمثلة في الإصلاح الاقتصادي والإسراع بعمليات العودة وتعزيز المؤسسات. ونوافق على أن الإصلاح الاقتصادي هو أمضى الأسلحة لتغيير الحالة الاقتصادية الراهنة، التي توطد حاليا مصالح القادة المستحكمة. وختاما، إن ما يشجعنا أن سكان البوسنة والهرسك المعدمين أخذوا يدركون أكثر فأكثر أن قادتهم حريصون على مصالحهم الخاصة أكثر من حرصهم على مصالح شعبهم. والواقع أن نتائج الانتخابات يمكن أن تعتبر أخيرا دلالة على أن الساحة السياسية قد تكون آخذة في التغير.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشكر الوفد الفرنسي الممثل السامي، السيد بتريتش، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

نأسف مرة أخرى لأن الدول غير الأعضاء في المجلس المعنية مباشرة بالبحث عن إيجاد تسوية في البوسنة والهرسك، لا سيما رئاسة الاتحاد الأوروبي، لم تتمكن من التكلم في الجلسة المعقودة اليوم.

إن باستطاعة السيد بتريتش أن يعتمد على دعم فرنسا والاتحاد الأوروبي للعمل الذي يقوم به من أجل تحقيق ما سماه بتحديد الزعماء المحليين وشعب البوسنة والهرسك لمستقبل البلد. والوقت عامل مهم جدا. فالمساعدة الدولية لا يمكن أن تتواصل على المستويات الراهنة. وثمة مسائل أخرى تتطلب الاهتمام والموارد. ويجب تشجيع الأطراف المحلية على تحمل مسؤولياتها. وهذه ليست مسألة سهلة. فلقد تعين على الممثل السامي أن يلجأ مرة أخرى إلى ممارسة سلطاته الواسعة بغية فرض قوانين هامة لم يتمكن الزعماء

المحليون من الاتفاق عليها. وثمة ورطة لا تزال قائمة سببها ضرورة أن يقوم الممثل السامي بفرض الإصلاحات ورغبته في أن تتفهم السلطات للمسؤوليات التي يجب أن تتحملها. وهذا سبب آخر لإظهار تأييدنا للممثل السامي وتشجيعه على القيام بعمل حاسم ومواصلة إجراء الحوار الضروري وإحراز تقدم في المجالات الرئيسية التي حددها.

وأود، بعدما استميح الممثل السامي عذرا، أن أتقدم باقتراح يتعلق بإعداد التقارير المرفوعة إلى الأمين العام في المستقبل. وإنها لفكرة طيبة لو خصص جزءا من تقاريره لتحليلات مفصلة تتعلق بمشكلة أو بموضوع معين.

إن أولوياتنا تتوافق مع الأولويات التي ذكرها الممثل السامي للتو ألا وهي: إضعاف قوة الأحزاب الوطنية، وتعزيز وتحسين عمل المؤسسات، وتهيئة المناخ الضروري لدوران عجلة الاقتصاد، وتعزيز عودة اللاجئين والمشردين.

وفيما يتعلق باللاجئين، لعل السنوات القليلة المقبلة ستكون الفرصة الأخيرة للعمل على تعزيز عودتهم. وإذا زادت السنوات على ذلك، ستكون أسر اللاجئين والمشردين قد عاشت بعيدة عن ديارها التي عاشت فيها قبل الحرب لأكثر من ١٠ سنوات. ويشب الأطفال هناك وتصبح العودة أكثر صعوبة. ولا بد أن نستغل الحالة الجديدة المتمثلة في عوامل من قبيل التغيرات السياسية الحاصلة في كرواتيا، بغية حل المشكلة في إطار إقليمي.

ولقد زادت الانتخابات البلدية التي جرت مؤخرا من التعددية في الحياة السياسية في البوسنة، ويحدونا الأمل في أن يتعزز هذا الاتجاه في الانتخابات المقبلة. والإصلاح الإعلامي والعمل في مجال تمويل الأحزاب السياسية ينبغي أن يسهما أيضا في هذا التحرك المطلوب نحو تحقيق قدر أكبر من الديمقراطية. ونحن نرى أن من شأن هذا التحرك أن يتعزز أيضا في سن قانون دائم للانتخاب.

وفي المجال الاقتصادي لا يزال يتعين القيام بعمل كثير بغية التغلب على مقاومة السلطات المحلية للإصلاح. والاجتماع الوزاري المقبل لمجلس تنفيذ السلام ينبغي أن يولي أهمية خاصة للأولويات الاقتصادية وللإصلاح، بما في ذلك الأثر السياسي المترتب على هذه التدابير. وينبغي أن يولى اهتمام أكبر لإنشاء حيز اقتصادي مشترك عن طريق إزالة جميع العقبات التي تعترض ذلك وتنسيق القوانين العائدة للكيانين. ولا بد من استئناف عملية الخصخصة؛ فلقد أحرزت نتائج هزيلة هنا، ولا بد للممثل السامي أن يضطلع بدور حافز فيها. وخصخصة الخدمات العامة أمر هام بصورة خاصة. وهذا الإصلاح الاقتصادي يجب أن يرمي، في جملة أمور، إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي في البوسنة والهرسك. وكل هذا يجب أن يرافقه كفاح نشط ضد الفساد والجريمة المنظمة.

إن تعزيز الهياكل المركزية له تأثير أكيد على هذه التطورات المستصوبة. ويجب إنشاء دولة حقيقية، دولة تكون قائمة على حكم القانون. والمشاريع التي تنفذ بتعاون وثيق بين بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي تستهدف تقييم الهيكل القضائي وإنشاء دائرة لحدود الدولة.

ويمكن للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وهو أكبر مساهم في البوسنة والهرسك، أن يضطلع بدور حاسم. وثمة شروط يجب احترامها بحسب المنظور الأوروبي. أما ''خارطة الطريق'' والاتفاقات المتعلقة بتثبيت الاستقرار فهما أداتان مفيدتان في هذا الصدد. ونحن نرى أن المنظور الأوروبي القوي يرمي إلى تحقيق التغيرات المطلوبة في البوسنة والهرسك.

واسمحوا لي أن أطرح على السيد بتريتش ثلاثة أسئلة. هل من الممكن في رأيه أن نحرز تقدما سريعا في بعض

المجالات الهامة التي ذكرها؟ وثانيا، هل يعتقد السيد بتريتش أن الانتخابات التي يتعين إجراؤها في الخريف ستمكن الجيل الجديد من السياسيين من الوصول تدريجيا إلى السلطة، تشجعه النتائج التي أحرزتها الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا؟ وأخيرا، وفي المدى البعيد، ماذا يعتقد الممثل السامي أنه يمكن القيام به بعد إجراء تلك الانتخابات لتعزيز الانصهار في البوسنة والهرسك؟

السيد الجيراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): يحيط وفد تونس علما بتقريري الأمين العام والممثل السامي بشأن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ونحن نشكرهما على الجهود التي يبذلانها، وعلى النوعية الممتازة التي تتصف بها الوثيقتين المعروضتين علينا. إن التقريرين يشيران إلى إحراز تقدم كبير في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وعلى الرغم من العقبات والتأخيرات التي تحول دون إكمال تنفيذ الولاية، فإن الحالة آخذة في التحسن ببطء ولكن على نحو أكيد.

واسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات عن التقريرين. جدير بالذكر مع الارتياح أن الانتخابات البلدية التي جرت في إطار القوانين التي وضعتها لجنة الانتخاب المؤقتة قد جرت في نيسان/أبريل دون وقوع حوادث رئيسية. والنجاح البارز الذي حققته الأحزاب المتعددة الأعراق يدل برأينا، على أن المساواة بين الأعراق آخذة في الترسخ.

وترحب تونس بالخطوات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في مجال إعادة تشكيل الشرطة، بما في ذلك إنشاء سجل لموظفي إنفاذ القانون وعقد الاجتماع الاستشاري الوزاري المشترك بين الأعراق بشأن مسائل الشرطة، ودمج قوات الشرطة المتخصصة. وجميع هذه الإصلاحات الهامة ستغير التركيبة العرقية لقوة الشرطة بأسرها، وستساعد على تعزيز الاندماج فيما بينها. وهذه الخطوات هامة بصورة خاصة لأنها ستساعد على تعزيز الهوية الوطنية، وهي الطريقة الوحيدة الآيلة إلى تعبئة الأحزاب لتحقيق هدف مشترك.

ويهتم بلدي اهتماما خاصا بالطريقة التي يتطور بها النظام القضائي. ولا بد للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل كفالة نجاح الإصلاح القضائي الجاري الآن. وهنا، فإن العدالة النزيهة والجديرة بالثقة تتصف بأهمية خاصة في تعزيز دولة تقوم على حكم القانون، وفي رفض ثقافة الإفلات من العقاب.

ونلاحظ أنه على رغم التقدم المحرز الذي يدعونا إلى الشعور بالتشجيع، فإن الحالة في البوسنة والهرسك لا تزال محفوفة بالخطر. ومسائل عودة اللاجئين والمشردين وانعدام الأمن تدعو إلى القلق، وتتطلب التزاما راسخا من المجتمع الدولي. ونلاحظ في ذلك الصدد الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة في شتى المجالات.

وأرحب بالمبادرة الرامية إلى إنشاء فرقة للشرطة في البوسنة والهرسك تابعة لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهذا الإسهام الذي يتصف بأهمية نفسانية وبأهمية رمزية قوية، لا يسعه إلا أن يحسِّن صورة البوسنة والهرسك بوصفها بلدا متعدد الأعراق ومزدهرا، وأن يحسن، امتدادا من ذلك، صورة منطقة البلقان بأسرها.

ومن الواضح أن التزام المجتمع الدولي، والمؤسسات المالية الدولية، والمانحين يشكل أولوية ينبغي إيلاءها الاهتمام الواجب. وما من شك في أن السلم الدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر له بالمثل أساس اقتصادي واجتماعي دائم.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للسيد بتريتش لإحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وللتقرير الذي قدمه والذي يقيم بوجه

عام الحالة الراهنة في البوسنة والهرسك تقييما موضوعيا. ونحن نتفق معه في رأيه بأن دولة البوسنة ينبغي أن تقف على قدميها في نهاية المطاف، وأن تنبذ عقلية الاعتماد على الغير وأن تتعلم ألا تعيش فقط على مساعدات المانحين، وإنما على مواردها الداخلية الخاصة.

وفي رأينا أن المهمة الرئيسية لعملية البوسنة اليوم تتمثل في المساعدة على جعل البوسنة والهرسك دولة موحدة معتمدة على نفسها مؤلفة من كيانين متساويين على أساس التنفيذ الكامل المتسق لاتفاق دايتون للسلام. ولا نرى بديلا لذلك في المستقبل المنظور. ولو أننا أجرينا تقييما واقعيا للحالة في البوسنة والهرسك، فلن يفوتنا أن ندرك أنه على الرغم من سلسلة الإنجازات التي سمعنا عنها اليوم، ما زالت هناك مشكلات خطيرة متبقية، تتعلق أساسا بإنشاء هياكل الدولة والإصلاح الاقتصادي.

ولا بد من الاعتراف بأنه لم تتحقق انفراجه أساسية حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات دايتون. والحالة أبعد ما تكون عن المثالية فيما يختص بتنفيذ إعلان نيويورك من جانب رئاسة البوسنة والهرسك، وعلى الأخص إنشاء أمانة دائمة لتلك الهيئة، وإقرار قانون للانتخابات، وإصدار جواز سفر موحد وإنشاء دائرة حدود موحدة للدولة، وكلها أمور تناولها السيد بتريتش اليوم بمنتهى التفصيل. وعلى الرغم من الأثر الإيجابي للانتخابات في كرواتيا، ما زال التفاعل بين الكيانين الكرواتي والبوسني في اتحاد البوسنة والهرسك يتسم بالتوتر.

وعلى الرغم من نجاح القوى المعتدلة في الانتخابات البلدية التي أجريت في نيسان/أبريل في البوسنة والهرسك، لا تزال الأحزاب الوطنية تهيمن على الحياة السياسية في البلاد التي ما برحت منقسمة على أسس إثنية.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق حيال استمرار المشاكل الخطيرة المتعلقة بعودة اللاجئين، ولا سيما الذين يمثلون الأقليات الإثنية، نظرا للمقاومة الشديدة من جانب السلطات المحلية. ونأمل أن تتحقق التنبؤات التي استمعنا إليها اليوم من السيد بتريتش بخصوص عودة اللاجئين في المستقبل القريب.

وما برحت مهمة إنعاش الاقتصاد ليعمل بشكل طبيعي تتسم بالإلحاح. وما زال الاقتصاد رهينة للفساد المتفشي والبيروقراطية المتحكمة.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الممثل السامي والتي نعتبرها إيجابية، فإن هياكل الدولة في البوسنة ما زالت، بصفة عامة، غير قادرة بعد على الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية عن مصير بلدها. ونتيجة لذلك، لا تزال البوسنة والهرسك محكومة بأساليب القيادة الإدارية وما زالت إلى حد بعيد تمثل شكلا من أشكال المحميات التابعة للمجتمع الدولي. وما يبقيها طافية على السطح هو الوجود الدولي هناك والمساعدة الاقتصادية من الخارج.

وفي هذا الصدد، نرى أنه يتعين تعبئة جهود المجتمع الدولي - وجهود البوسنيين في الأساس - إذا كان يراد إدامة التسوية البوسنية وألا تسير في اتجاه معاكس، وذلك على أساس تنفيذ اتفاقات دايتون على نحو شامل وموثوق به، بتعزيز الدولة المتعددة الأعراق في البوسنة والهرسك من خلال استحداث الهياكل الديمقراطية واحترام حقوق جميع أبناء البلد، ومن خلال المصالحة على أساس متبادل ووطيد والعمل المتماسك من جانب جميع الأطراف البوسنية وكفالة الحد المناسب من التعاون بين الكيانين في شتى المجالات وعلى جميع الأصعدة، وعلى الأخص بهدف التقدم صوب الاهتداء إلى حلول للمشاكل المعلقة.

وتعتزم روسيا، من جانبها، كمشارك نشط في التسوية البوسنية، مواصلة المشاركة الفعالة في النهوض بعملية السلام في البوسنة والهرسك على أساس تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

السيد إيلدون (المملكة المتحدة)(تكلم بالانكليزية): أشكركم يا سيدي الرئيس، كما أشكر الممثل السامي السيد بتريتش لحضوره لكي يقدم لنا إحاطة إعلامية صباح اليوم. ويتوجب علي القول، مثلما قال السفير تشودري سفير بنغلاديش، بأنني قد وجدت عرضه مدروسا ومتبصرا. وهذا هو الأساس لما آمل أن يكون حافزا على مواصلة نظر المجلس في التعقيدات التي تنطوي عليها مشكلة البوسنة والهرسك.

ومن الواضح أن السيد بتريتش وفريقه ما برحا يكدان على مدى الشهور الستة الماضية. وتؤيد المملكة المتحدة جهوده لا سيما تلك الرامية إلى تركيز الخطة على الإصلاح الاقتصادي لضمان أن يتحمل قادة البوسنة والهرسك مسؤولية حقيقية عن مستقبل بلدهم. وهذا هو السبيل الوحيد الناجع المفضي إلى تحقيق التقدم. وليس بمقدور المجتمع الدولي – كما أشار الممثلون الآخرون – أن يتخذ القرارات الصعبة في البوسنة والهرسك إلى الأبد.

وهذا ما يجعلنا نشارك السيد بتريتش قلقه إزاء عجز قيادة البوسنة والهرسك على تحمل مسؤوليتها السياسية. وكما ذكر، لا يمكن السماح لجدول الأعمال الإثني أن تكون له الأسبقية على ما هو أفضل لصالح شعب البوسنة والهرسك. وبصراحة فإن عدم تنفيذ إعلان نيويورك يبعث على الشعور بالإحباط.

وكما بين السيد بتريتش بوضوح، لا يزال يتعين علينا أن نقطع شوطا قبل أن نطمئن إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البوسنة. وينبغي أن يقترن الإصلاح المؤسسي بإعادة هيكلة اقتصادية وتحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى بعض المجالات التي لا تزال فيها مشاكل، وأن التمس آراء السيد بتريتش في الخطوات التي يتعين اتخاذها في المستقبل.

أولا، أعرب السيد بتريتش عن شعوره بالإحباط إزاء عجز الجمعية البرلمانية عن اعتماد قانون الانتخابات. ونحن نشاركه مخاوفه في هذا الشأن. وهذا مثال على مشكلة أكبر وهي – ميل القيادة الجماعية البوسنية إلى التملص من المشاكل الصعبة الحقيقية كما شهدنا بالنسبة لدائرة حدود الدولة. وما يقلقنا هو أن ما يمارسه الصرب من عرقلة في المحكمة الدستورية وفي القرار المتعلق بدوائرهم الانتخابية الشعبية يؤدي إلى تحديد خياراتنا. وأكون ممتنا إذا بين لنا الممثل السامي آراءه بشأن معالجة هذه المشكلة.

ثانيا، وكما قال السيد بتريتش، فإننا نواجه تحديات خطيرة على الجبهة الاقتصادية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد قد سجل معدلات نمو أقوى مما كان متوقعا، لا تزال هناك أوجه ضعف خطيرة كامنة. وعلينا أن نوضح لشعب البوسنة والهرسك أنه يواجه انكماشا اقتصاديا خطيرا إذا لم ينفذ الإصلاح الاقتصادي. ومرة أخرى فإن هذا يقتضي من القيادة البوسنية اتخاذ قرارات صعبة وجسورة في بعض الأحيان. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أنها ستصمد أمام هذه التحديات.

ثالثا، ينبغي أن نحرز تقدم فيما يتعلق بتركة الحرب. وترحب المملكة المتحدة بالقبض على مومسيلو كراسيشنك. فمن شأن ذلك الإجراء أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن من أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ لا ينبغي أن تساورهم أوهام الإفلات من العقاب، وأنهم سيتحملون المسؤولية عن أفعالهم. وترحب المملكة المتحدة

أيضا بتسارع وتيرة عودة اللاجئين المنتمين إلى أقليات عرقية والأشخاص المشردين داخليا هـذا العـام. ونـأمل أن يـؤدي إنشاء حكومة جديدة في كرواتيا إلى إحداث أثر إيجابي على عودة اللاجئين في المنطقة.

ونحن نشيد أيضـا بمكتـب الممثـل السـامي واللجنـة الإعلامية المستقلة بشأن البرنامج الشامل لإصلاح وسـائط الإعلام، ولا سيما الإجراء الناجح لمواجهة البث غير القـانوني لتليفزيون أبروتيل. إلا أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار ترويع وسائط الإعلام المستقلة من جانب الأحزاب السياسية البوسنية الرسمية.

وعـودة إلى مـا أصبـح موضوعـا دائمـا لمداخلـتي ومداخلـة السـيد بـتريتش - فإنـه يتعـين علـى كبـار القـادة السياسـيين البوسـنيين اتخـاذ خطـوات ملموسـة للوفـاء بمسؤولياتهم في هذا الصدد.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أرحب بالممثل السامي، السيد ولفغانغ بتريتش على طاولة المجلس وبأن أشكره على إحاطته الإعلامية الهامة التي قدمها إلى المجلس في هذا الاجتماع المفتوح، ولو أنه كان من الممكن أن تعقد في مناقشة مفتوحة.

إن هـذا التقرير، كمـا أكـد سـفير بنغلاديـش، تقريـر بالغ الأهمية ويحتوي على عناصر قابلة للتطبيق ليس فقط في البوسنة والهرسك. وأنا أدرك أن الممثل السامي قد جاء تـوا من أوتاوا، حيث أجرى مناقشات بالغة التفصيل والأهمية مع وزير خارجيتنا ومع وزير التعاون الدولي في بلدنا، وأيضا مع لجنتـين برلمـانيتين كنديتـين. وبـالنظر إلى جـدول الأعمـال الكندي المكثف جدا بالأمس والمحادثات المفصلة التي جرت في أوتاوا، لن أكرر له اليوم الموقف الكندي بالتفصيل. وإنما أود فقط أن أؤكد له كامل تأييد كندا له في جهوده لتحقيق سلام دائم في البوسنة والهرسك.

وأود أيضـا أن أضيـف أن تركـيزه علـى أولويـات ثـلاث - الإصـلاح الاقتصـادي، وعـودة اللاجئـين والتقريـر المؤسسي، كما عرضت اليوم في إحاطته الإعلامية - يبـدو بالنسبة لكندا الطريقة المناسبة للعمل. ونحن نعتقد أن هـذه التحديات هي أكبر التحديات الـتي تواجـه المجتمـع الـدولي والتي يجب أن نوجه مواردنا إليها.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني البالغ الإيجاز بأن أطرح على السيد بتريتش سؤالا. في إحاطته الإعلامية وصف الحالة السياسـية بأنهـا ظـاهرة التنـاقض. فمـن ناحيـة أظـهرت الانتخابات البلدية في نيسان/أبريل أن الأحزاب المعتدلة زاد نصيبـها مـن جمـهور النـاخبين، وعلـى وجـه الخصـوص في الاتحاد، وأن شعب البوسنة والهرسك يبدو مبتعدا عن القومية المتشددة. ولكن من ناحية أخرى يبدو أن الزعماء السياسيين لا يعتنقون النهج الأكثر تقدما وتطلعا إلى المستقبل ومرونة الذي يعتنقه الناخبون.

وأود أن أعـرف مـا الـذي يمكـن أن يفعلـه الممثـل السـامي والمجتمـع الـدولي لتخفيـف هـذا الوضـع الـذي يتسـم بالتنـاقض وللاسـتفادة مـن الاتجاهـات الإيجابيـة الظـاهرة بـين النـاخبين الذيـن يبتعـدون عـن المسـائل العرقيـة ويركـزون علـى مسـائل المصالحـة. كيـف يمكـن اسـتخدام تلـك الاتجاهـات الإيجابية لإعادة بدء العملية السياسية على مستوى الدولة؟

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزيـة): أود أنـا أيضـا أن أشـكر الممثـل السـامي بـتريتش على إحاطته الإعلاميـة لنـا اليـوم وأن أرحـب بـه هنـا مـرة أخرى. إننا نحيي جرأته وفعاليته في تنـاول بعـض مـن أصعـب مسائل دايتون.

ونلاحـظ علـى وجـه الخصـوص انتخابـات البوسـنة البلديـة الأخـيرة، الـتي أجريـت بطريقـة سـلمية بـالرغم مـن الشـعارات المثـيرة مـن بعـض الدوائـر. والنتـائج تعكـس بعـض

الاتجاهات الإيجابية الهامة. فقد بدأت البوسنة أخيرا تجاوز نفوذ العرقية الزائد في حياتها السياسية، ونأمل أن يكون السفير محقا في قوله إن الاهتمامات اليومية للشعب العادي بدأت تحتل المكان الأول.

ونحن نثني على الممثل السامي بتريتش لقيادته القوية وللعلاقة الوثيقة الفعالة التي أقامها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشجعه على مواصلة الاعتماد على السلطة الكاملة لمنصبه لكفالة أن ترقى الأطراف إلى مستوى التزاماتها الدولية.

وفي هذا الشأن، أقول إنه رغم نجاحنا في وضع إعلان نيويورك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ظل التنفيذ في حالة حرجة. فبعض الالتزامات الهامة نفذت، لكن هناك المزيد الذي ينبغي القيام به. وسيتطلب الأمر أن يبذل السفير بتريتش والممثل الخاص كلاين، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا روبرت باري، جهودا نشطة لكفالة احترام هذه الالتزامات الهامة.

وكما ذكر السفير بتريتش في تعليقاته لنا اليوم، يجب أن يُبقي المجتمع الدولي اهتمامه المركز على مجالات الأولوية مثل الإصلاح الاقتصادي، وعودة اللاجئين، وتعزيز مؤسسات الدولة المركزية. ويجب على مجلس الأمن نفسه أن يبقي على التزامه بعملية السلام، بما في ذلك مواصلة دعمنا القوي لجهود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك للقيام بولايتها الصعبة والخطيرة.

لقد أحرز الممثل الخاص كلاين، بمساعدة وتأييد الممثل السامي بتريتش، تقدما هاما في تعزيز مؤسسات شرطة البوسنة. ونحن نرحب بهذا، ولكننا لا نزال نشعر بقلق بشأن الحالة الأمنية بينما يواصل المجتمع الدولي اتباع نهجه الأكثر جسارة.

ونحن نحيي جهود الممثل السامي بتريتش لدفع الأطراف بشأن الإصلاح الاقتصادي، فهذا أساسي. والتقدم على هذه الجبهة هو أفضل طريقة لدعم الزعماء الإصلاحيين المسؤولين الذين لا يزالون يركزون على السلام والازدهار بدلا من أن يركزوا على إضرام الكراهيات القديمة.

ونلاحظ أيضا التقدم الذي أحرز في خفض نفقات الدفاع. والنتائج الانتخابية الإيجابية في كرواتيا تزيد من سرعة هذا التطور السار، الذي سيساعد على تعزيز الصحة المالية للبوسنة والتقدم بمؤسسات الدولة الأساسية المشتركة.

أود أن استرعي اهتماما خاصا إلى خاتمة تقرير السفير بتريتش لنا اليوم. لقد رأى أن التيار الآن قد تحول ضد قوى النزعة القومية في البلقان، وإننا إذا أمكننا أن نساعد أبناء البوسنة والهرسك على العيش في سلام كل مع الآخر، أمكننا أن نحقق ذلك الهدف في أي مكان آخر في البلقان، وهذه نقطة حاسمة. إن هدفنا هو الاستقرار والسلام الإقليميان ويجب أن يظل كذلك. ويجب أن نبعث برسالة واضحة إلى الجميع، داخل البوسنة والهرسك وخارجها، جميع الذين قد يقوضون هذا الجهد – القوميون المتطرفون، ومجرمو الحرب الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام، ومروجو السياسات العرقية، والعناصر السرية – بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي لن يسكتا وبأننا لن نتسامح مع الجهود الرامية إلى تقويض اتفاق دايتون، وتقويض السلام الدائم بصورة أعم.

أشكر السفير بتريتش على تذكيره لنا بأن ثمن الفشل باهظ.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن الترحيب الحار بالسفير ولفغانغ بتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك. ونحن نشكره على تقريره الأخير وعلى إحاطته الإعلامية الإضافية

للمجلس. ونواصل تأييد جهوده المصممة على كفالة التنفيذ التام لاتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك ونقدر تلك الجهود تقديرا كاملا.

لقد أحرز فعلا تقدم في عملية تنفيذ السلام، وإن كان بخطى بطيئة. ونحن نتفق مع تأكيد السيد بتريتش بأن عملية تنفيذ دايتون يجري القيام بها بالرغم من الخطى البطيئة.

ونحن نهنئ البوسنة والهرسك على النجاح في انتخاباتها البلدية الثانية في ٨ نيسان/أبريل دون وقوع حوادث أو قلاقل كبيرة. ويسرنا أن نلاحظ أن الناخبين أقبلوا إقبالا كبيرا نسبيا، وعلى وجه الخصوص في جمهورية صربسكا، بالرغم من نداءات حزب المتشددين الصرب بمقاطعة الانتخابات. هذا التطور لا يمكن وصفه بأنه طفيف، بل إنه ضربة قوية نحو المتطرفين. وهذا الاتجاه ينبغي أن يستمر تشجيعه حتى يمكن زيادة تهميش المتطرفين، إن لم يكن عزلهم بصورة تامة.

إن الرسالة القوية الموجهة إلى المجموعات القومية المزعومة واضحة. والناس يهجرون بشكل متزايد سياسات الطائفية الضيقة متجهين نحو سياسات الاعتدال. ونحن متفقون على أن هذا التعقل الذي تتسم به العملية السياسية في البوسنة والهرسك قد تكون له آثار واسعة النطاق على منطقة البلقان كلها، وعلى وجه الخصوص كوسوفو.

ومن الواضح أنه ما زال يتعين عمل الكثير قبل أن يثبت السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك. ويعتمد نجاح عملية السلام إلى حد كبير على مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعم قوي مثلما يعتمد على التزام القيادة البوسنية وشعب البوسنة. ويتسم استمرار التعاون بين أبناء الشعب على كل المستويات بالأهمية من أجل تنفيذ اتفاق السلام بصورة كاملة وتحقيق هدف قيام بوسنة وهرسك موحدة ومتعددة الأعراق.

وفي هذا السياق ندعم المفهوم الاستراتيجي للملكية على النحو الذي حدده الممثل السامي. بيد أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء السياسات والأنشطة التعويقية التي تتبعها وتقوم بها فئات متطرفة معينة وأفراد متطرفون معينون يصرون على تقويض الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام. وقد تقتضي الضرورة اتخاذ تدابير قوية ومحددة لمواجهة تلك الأنشطة التعويقية.

وما زال يتعين التغلب على عدد من التحديات الرئيسية. وإضافة إلى تعزيز وتوطيد المؤسسات المشتركة للدولة، تعد عودة اللاجئين والمشردين - ولا سيما عودة الأقليات - وتحقيق المصالحة بين شتى الطوائف، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان بصورة شاملة، فضلا عن تحقيق الإصلاحات الاقتصادية من المشاكل المعلقة الرئيسية التي يتعين معالجتها بصورة عاجلة وعلى نحو شامل لتسهيل إنشاء دولة تتوفر لها أسباب البقاء في البوسنة والهرسك.

وتتطلب تلك الأمور جميعها من المجتمع الدولي مواصلة المشاركة بنشاط ومن قيادة البوسنة والهرسك وشعبها الدعم البناء والتعاون وبطبيعة الحال، تقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في نهاية المطاف على عاتق قيادة البوسنة ذاتها وشعب البوسنة ذاته. ونرى أن الاستراتيجية المتبعة حاليا صحيحة. كما نرى أن التدابير المتخذة حاليا فيما يتعلق بالمجالات الثلاثة التي أوجزها الممثل السامي في هذا الصباح، فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، والتعجيل بعودة اللاجئين، وتوحيد المؤسسات هي تدابير جديرة بالثناء وينبغي مؤازرتها. ومن الواضح، أنه يتحتم إيجاد اقتصاد عصري يعمل على النحو الأوفى حتى تصبح البوسنة والهرسك دولة تتوفر لها أسباب البقاء. وينطبق الشيء نفسه فيما يتعلق بتوحيد مؤسساتها.

يولي المجتمع الدولي أولوية عليا لعودة اللاجئين والمشردين في جميع أجزاء البوسنة والهرسك. وتُعد العودة الآمنة، لا سيما عودة الأقليات، من العناصر المكونة الهامة لسلام دائم في ذلك البلد. ولاحظنا عودة الأقليات بأعداد أكبر في عام ١٩٩٩، وذلك بالمقارنة مع السنوات السابقة. إلا أن معدل عودتهم ما زال أدنى من التوقعات. ولاحظنا مشاكل الإدماج الإداري في أعقاب العودة، ونأمل أن تنجح خطة عمل قوة التعمير والعودة وخطة تنفيذ قانون الملكية، إضافة إلى التحسينات في المسائل الإدارية الأخرى، في معالجة تلك القضايا، فتؤدي إلى تشجيع المزيد من اللاجئين على العودة.

وإعلان نيويورك، الذي اعتمدته الرئاسة البوسنية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وثيقة تمثل نقطة تحول توفر مخططا لإحراز المزيد من التقدم في عملية تنفيذ السلام. ولاحظنا خيبة أمل الممثل السامي المستمرة فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان. ونعرب عن الأسف لأنه بالرغم من أهمية دائرة حدود الدولة وهي أهمية مسلم بها، لم يسن البرلمان قانون هذه الدائرة، وتعين على الممثل السامي أن يفرضها. ونحث بقوة على تنفيذ التدابير الأخرى المتضمنة في إعلان نيويورك تنفيذا كاملا ودون إبطاء.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد الأهمية الخاصة التي يعلقها وفدي على الأعمال التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في البوسنة والهرسك. ذلك العمل جزء هام وأساسي من عملية المصالحة الشاملة في هذا البلد. ولاحظنا التعاون الوثيق بين قوة الاستقرار والممثل السامي مع المحكمة ولاحظنا زيادة عدد حالات إلقاء القبض التي قامت بها قوة تثبيت الاستقرار على مجرمي الحرب المتهمين. وشعرنا بالتشجيع إزاء مواصلة الجهود لإلقاء القبض على متهمين آخرين ما زالوا طلقاء. ونرحب بإلقاء القبض على مومسيلو كراييسنيك ونأمل في إلقاء القبض على متهمين آخرين قريبا. ونشجع مكتب الممثل السامي على مواصلة أعماله عن كثب مع المحكمة ومساعدتها في تنفيذ ولايتها على النحو الأوفى، وذلك بدعم المجتمع الدولي القوي المتواصل.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر السفير بتريتش على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية وتقديم التقرير الذي يغطي أنشطة الممثل السامي والتطورات التي طرأت في البوسنة والهرسك خلال الأشهر الستة الماضية.

ونعرب عن التقدير لأنشطة الممثل السامي وأنشطة مكتبه. وأحطنا علما بعدد الخطوات الإيجابية التي اتخذت في الأشهر الستة الأخيرة وذلك بمساعدة مكتب الممثل السامي في جميع المجالات تقريبا لتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون/باريس للسلام.

ونعرب عن الارتياح للنجاح المحرز في إجراء الانتخابات البلدية الثانية في البوسنة والهرسك في نيسان/أبريل، ولما أفادت به التقارير عن الحقائق المتعلقة بزيادة استخدام المارك القابل للتحويل ونمو الاحتياطات الأجنبية، وللتقدم المحرز في تنفيذ مفهوم الملكية، ولزيادة عدد العائدين من الأقليات، ولتعزيز الإصلاح الشامل للسلطة القضائية ولوضع برامج للتدريب في المجال القضائي.

ويثني وفدي على الممثل السامي ومكتبه لإنشاء مركز ضاحية برجكو في البوسنة والهرسك، الذي أعلن عن إنشائه رسميا في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٠، وتعيين حكومة الضاحية المؤقتة، فضلا عن اكتمال تشكيل دائرة شرطة لمركز برجكو التي تتألف من الطوائف الثلاث.

وفي الوقت نفسه، من الواضح أن التقدم الذي أحرزته الكيانات بصدد إنشاء دولتها كان بطيئا جدا وأن أعمال التعويق ظلت قائمة. ومن المخيب للآمال بصورة حقيقية أن اعتماد البرلمان لتشريع هام، أو قيام موظفي

الكيانات بالقضاء على العقبات الدائمة التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام، يتطلب في أغلب الأحيان إجراءات حاسمة من جانب الممثل السامي، على غرار ما كان عليه الحال فيما يتصل بفرض مشروع قانون هام جدا في كانون الثاني/ يناير بشأن دائرة حدود الدولة.

ومن المؤسف أننا علمنا من التقرير أن بعض الالتزامات المحددة التي التزمت بها رئاسة البوسنة والهرسك في إعلان نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر مازالت غير منفذة. وعلى وجه التحديد، تتعلق تلك الالتزامات بإنشاء أمانة دائمة للرئاسة، واعتماد مشروع القانون الدائم للانتخابات وإقرار جواز سفر وطني موحد.

وبالرغم من المشاكل القائمة المتصلة بتنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون/باريس للسلام، نرى أن مجمل الوضع الراهن في البوسنة والهرسك، يبشر بالخير على ما يبدو أكثر من كونه محبطا. والبلد يتقدم ببطء ومن المأمول، أن يمضي، بمساعدة المجتمع الدولي، إلى الأمام نحو مستقبل أفضل تاركا ماضيه المأساوي خلفه.

إن أنشطة الممثل السامي ومكتبه لا تزال تؤدي دورا حيويا في الجهود الدولية الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في هذا الجزء من البلقان. ولذلك، سوف تواصل أوكرانيا، بصفتها عضوا في مجلس تنفيذ السلام وعضوا في مجلس الأمن، تقديم دعمها لأنشطة الممثل السامي.

أخيرا، أود أن أتوجه بسؤالين إلى السيد بتريتش استنادا إلى المعلومات المتضمنة في تقريره.

يتصل السؤال الأول بتنفيذ قوانين الملكية. لقد اكتمل إلى حد كبير تسجيل المطالبات بالأملاك في الكيانين كليهما. وفي الوقت نفسه، ووفقا للفقرة ٧١ من التقرير لم يبت حتى الآن في معظم المطالبات بما يؤكد حقوقهم في الأملاك، مما يعزى إلى الافتقار إلى الإرادة السياسية والتمويل على النحو الصحيح. هل يستطيع السيد بتريتش أن يقدم لنا مزيدا من التفاصيل عن أسباب حالات الإبطاء هذه؟ وكيف سيتصرف مكتب الممثل السامي لحل هذا الوضع بهدف إنفاذ قوانين الملكية؟

ويتعلق سؤالي الثاني بما يقوم به مكتب الممثل السامي للقضاء على التمييز ضد الأقليات الوطنية والعائدين فيما يتصل بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، على النحو المبين في الفقرة ٨٢ من التقرير، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإصدار هوياتهم التي تيسر حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الرعاية الصحية.

وما هي آراؤه بشأن آفاق إنشاء القوات المسلحة الموحدة للبوسنة والهرسك؟

السيدة أشيبالا - موسفي (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، نشكركم على عقد هذا الاجتماع. ونود أن نرحب بالممثل السامي السيد بتريتش بيننا، ونشكره أيضا على عرضه. إن العمل الممتاز الذي يقوم به الممثل السامي وزملاؤه في البوسنة والهرسك بالنيابة عن المجتمع الدولي يستحق دعمنا. ونحن نؤمن بأن اتفاقات دايتون/باريس تبقى آليات سارية لجلب السلام والاستقرار إلى البوسنة والهرسك.

ونلاحظ مع التقدير أنه، طبقا لما ذكره الممثل السامي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ اعتمد المجلس البرلماني قانونين أساسيين: القانون المتعلق باللجوء والهجرة، والقانون المتعلق باللاجئين والمشردين. وبالإضافة إلى ذلك نلاحظ أيضا بارتياح إدخال مشروع القواعد الإجرائية الدائمة للبرلمان في الإجراءات التشريعية وكذلك قيام البرلمان في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ باعتماد قانون بشأن مجلس الوزراء.

ومن رأينا أن الانتخابات البلدية الثانية في البوسنة كانت من بين التطورات الإيجابية التي ما كانت تحدث لولا الإرشاد والدعم الثابتين من مكتب الممثل السامي وغيره من العناصر الفاعلة الأساسية في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام.

كما نعتبر الإعلان الرسمي للائحة ضاحية بركو إنجازا نموذجيا. ويبرز تعيين الحكومة المؤقتة ومجلس الضاحية كأحد قوالب البناء العملية لقيام البوسنة والهرسك المتعددة الأعراق والديانات في المستقبل. والواقع أنه ينبغي للقادة في ذلك البلد ترك خلافاهم السياسية والعرقية واحتضان قوهم في التنوع بما يوائم رغبات وطموحات شعبهم.

وأمام خلفية هذه التطورات الإيجابية، يعرب وفدي عن قلقه، تمشيا مع قلق الممثل السامي، بضآلة التقدم المحرز فيما يتعلق ببرامج الخصخصة والافتقار إلى الإرادة السياسية لدى القيادة، ولا سيما لدى المشرعين في المجلس البرلماني الأعلى، لإنجاز الأمور. كما أننا نسجل قلقنا بشأن تطبيقات وممارسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في البلد. وبعد التأمل في كل الجوانب، يشارك وفدي السيد بتريتش في إحباطه المتعلق بالمعدل البطيء الذي تنظر به القيادة في البوسنة والهرسك في هذه القضايا.

وفي هذا السياق، نأمل أن توفر عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم ومناطقهم الحافز اللازم لقادة الكيانين لتنفيذ قانون الممتلكات في أنحاء البلاد. كما نأمل أن يساعد تنفيذ ميثاق الاستقرار على التعجيل بالانتعاش الاقتصادي، وأن يخلق، نتيجة لذلك، فرص العمالة للناس.

ورغم المشاكل التي يكتنفها تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام، لا يسعنا إلا أن نعترف بأنه لا يوجد لدى السلطات في الكيانين أي بديل ذي مغزى عن التعاون مع مكتب الممثل السامي والمجتمع الدولي في سعيهم نحو سلام شامل.

في الختام يقدر وفدي المساهمات التي يقدمها المجتمع الدولي، والمؤسسات الإنسانية الدولية الرئيسية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووكالات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وغيرها، إلى شعب البوسنة والهرسك.

مرة أخرى نشكر الممثل السامي على عرضه المفيد جدا، وناميبيا ترجو له الخير وهو يجاهد في مساعدة شعب البوسنة والهرسك على تحقيق أحلامه.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في شكر السيد ولفغانغ بتريتش على تقديمه لتقريره المفصل جدا. ويود وفدي أن يبدي التعليقات التالية على مسألة البوسنة والهرسك التي ينظر فيها اليوم.

أرست اتفاقات دايتون/باريس مفهوما من المسؤولية الأخلاقية رغم بعض الصعوبات في تنفيذها، وأقامت ميزانا معينا وإطارا سياسيا يضمن الاستقرار والفرصة الحقيقية للبوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد يطلب من الرئاسة الجماعية ضمان التنفيذ الكامل للاتفاقات، وإظهار إرادة سياسية حقيقية على الصعيد المحلي مع السعي إلى حلول تكميلية على الصعيد الإقليمي.

ويرحب وفدي بالتطورات الإيجابية في إعادة التشكيل والتعديل لقوة الشرطة المتسمة بطابع الطائفة الواحدة في خلق نظام قضائي مستقر وتوطيد دعائم الدولة على أساس حكم القانون، التي تعد جميعها ضرورية لإقامة مجتمع ديمقراطي حقا. ولقد تم إحراز تقدم حقيقي في توطيد السلام وحرية التجول وإعادة بناء الهياكل الأساسية.

ومع ذلك، وبالرغم من المساهمة الهامة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تدعيم الهوية القومية وتعبئة السكان حول جهد مشترك، نلاحظ أنه تجري إعاقة للمبادرات وأن دعم مجلس الأمن للبعثة أساسي تماما للتغلب على مثل هذه المقاومة وتغيير إرادة القوى المعارضة للتغيير.

وتظل أفضل ضمانات التقدم والاستقرار الدائمين في البلد متمثلة في التنمية الاقتصادية. وهكذا فإن وفدي يلتمس من السلطات البوسنية أن تعمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وتتعاون بشكل أوثق مع المؤسسات المالية الدولية، حتى يتسنى الإسراع بعملية إدماج البلد في الهياكل الأوروبية الأطلسية.

ويجب أن تركز أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – على برامج لتعزيز القدرات والتدريب. وتظل الكثير من المهام في حاجة إلى تعاون جميع الفئات المعنية. وهكذا فإننا نؤمن بأن من الضروري تعزيز البرامج لعودة اللاجئين والتغلب على العنف المناهض للمرأة والطفل.

في الختام أود أن أعرب عن تأييد وفدي للأولويات التي حددها السيد بتريتش.

السيدة موغليا (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في شكر السيد بتريتش على تقريره المكتوب التفصيلي وكذلك على المعلومات الهامة جدا التي عرضها علينا توا في هذه القاعة.

رغم أنه لا يمكن الشك في حقيقة إحراز تقدم منذ التوقيع على اتفاق دايتون في عدد من المجالات، فإنه لا ينكر أيضا أن هذا التقدم يرجع بدرجة كبيرة إلى الضغط الدائم الذي مارسه المجتمع الدولي للتغلب على الأنشطة المعوقة ونقص الإرادة السياسية من جانب أولئك الذين يواصلون، لأسباب عرقية، معارضة قيام دولة واحدة متعددة الأعراق، والتضحية بذلك بمزاولة المؤسسات لوظائفها بفعالية. وفي هذا السياق، نؤمن مثل وفود أخرى، بأنه من المخيب للآمال أن إعلان نيويورك لم ينفذ بالكامل بعد، على نحو ما يمكن رؤيته على سبيل المثال من مسألة إصدار جواز سفر موحد، وفي حالات أخرى مثل القانون المتعلق بدائرة حدود الدولة، حيث كان من الضروري اللجوء إلى تدابير قوية لضمان التنفيذ.

ومن بين الأحداث التي أشار إليها السيد بتريتش في تقريره، لا يسعنا إلا أن نذكر الانتخابات البلدية التي جرت في ٨ نيسان/أبريل. وكانت مشاركة ٦٦ في المائة من الناخبين ظاهرة هامة، وكذلك المشاركة الأكبر في جمهورية صربسكا على الرغم من دعوة المتطرفين الصرب إلى مقاطعة الانتخابات. ومهما كانت النتائج الفعلية للانتخابات، نرى أن انتخاب مسؤولي البلديات وسيلة قيمة لتعريف السكان بطريقة عمل المؤسسات الديمقراطية.

وفيما يتعلق بحكم القانون والإصلاح القضائي، وهي أمور توليها الأرجنتين أولوية عالية، يشجعنا أن نرى في تقرير السيد بتريتش أن هناك تقدما كبيرا في إنشاء قضاء مستقل ونزيه. ويجب علينا أن نشدد أيضا على الجهد الكبير المبذول في مكافحة الفساد.

ونلاحظ أن جزءا كبيرا من التقرير خصص للمسائل الاقتصادية. ومن المؤكد أن الإصلاحات الاقتصادية من مختلف الأنواع ذات أهمية حاسمة لضمان أن تكون البوسنة والهرسك دولة معتمدة على نفسها ومن ثم أقل اعتمادا على المساعدة الخارجية.

ويسعدنا أن عاد، في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في سنة ١٩٩٩، عدد من أعضاء الأقليات أكبر مما عاد في سنة ١٩٩٨. ولكن مسلك بعض المسؤولين – الذين حرموا اللاجئين والمشردين من حقهم في العودة إلى ديارهم لأسباب عرقية أو لتعزيز مصالحهم الخاصة – كان مسلكا غير مقبول. وهنا، يهمنا أن نعرف ما إذا كان هناك تقدم في العلاقات بين البلدين منذ أن تولت الحكومة الجديدة السلطة

في كرواتيا، على الرغم من الصعوبات القائمة أمام من يرغبون في العودة إلى كرواتيا.

السيدة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): يشارك وفدي في الترحيب بالممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. ونود أن نتوجه إليه بالشكر على إحاطته التنويرية الممتازة. كما وجدنا تقريره المقدم إلى الأمين العام مفيدا للغاية وزاخرا بالمعلومات.

وبينما نعرب عن تقديرنا لحدوث عدة تطورات إيجابية، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقد ركز الممثل السامي في البيان الذي أدلى به في مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، في جملة أمور، على المسائل المتعلقة بالممتلكات، ووضع قانون للانتخابات والمؤسسات العامة، وما يترتب على تلك المسائل من آثار على تعزيز المصالح الوطنية لدولة مستقلة. واسترعى انتباهنا اليوم إلى مجالات الإصلاح الاقتصادي، والإسراع بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، وترسيخ المؤسسات.

وعند النظر إلى بياني السيد بتريتش وتقريريه الكتابيين ككل سيتبين المرء أن مكتب الممثل السامي والمنظمات الأخرى المسؤولة عن تنفيذ اتفاقات دايتون تواجهها تحديات هائلة، خاصة فيما يتعلق بإقامة مجتمع متعدد الأعراق وله مؤسسات متعددة الأعراق. ويقر وفدي تماما بأن النجاح يتوقف على تعاون أهل البوسنة والهرسك وقادقم، وكذلك على استمرار التزام المجتمع الدولي ودعمه. ولذا فإننا نحتاج إلى إعادة التأكيد على توقعنا بأن تتابع الإرادة السياسية المعرب عنها في دايتون بالعمل.

ويرى وفدي أن السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك يرتبطان ارتباطا لا انفصام له بالتعايش السلمي والمصالحة. وبدون هذه الأمور، لن تنجح الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة الطويلة الأمد. ويرى وفدي أن تنفيذ إعلان نيويورك الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أساسي للعملية الجارية حاليا في البوسنة والهرسك. فقد أعيد التأكيد في ذلك الإعلان على الالتزام باتفاقات دايتون/باريس، وكذلك الالتزام بوضع قانون دائم للانتخابات وإصدار جواز سفر وطني وإنشاء إطار لدائرة حدود الدولة. ونلاحظ أنه تم الاضطلاع ببعض الجهود فيما يتعلق بالأمانة الدائمة. ولكن من المؤسف أن التقدم المحرز في المجالات الأخرى محدود؛ بل إن الأمر اقتضى أن يفرض مكتب الممثل السامي في كانون الثاني/يناير تنفيذ دائرة حدود الدولة.

ويود وفدي أن يسمع أكثر عن القانونين المتعلقين باللجوء والهجرة وباللاجئين والمشردين داخليا اللذين أجازهما البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ونتساءل عما إذا كان هذان القانونان أسهما في وضع إطار قانوني مناسب بشأن اللاجئين والمشردين داخليا.

ويسعد وفدي أن الانتخابات البلدية الثانية قد أجريت، كما كان مبرمجا لها، في نيسان/أبريل. وينبغي أن يكون لهذا الأمر أثر إيجابي على العملية الديمقراطية في البوسنة والهرسك، وأن يزيد من خضوع السياسيين للمساءلة أمام الناخبين. ونأمل أن يمهد هذا الأثر الأرض لقيام حكومة وطنية متعددة الأعراق في نهاية المطاف.

ونرى أن توطيد مؤسسات فعالة للدولة له أهمية أساسية لتنمية البوسنة والهرسك في الأمد البعيد، ولذلك فإننا نشعر بالقلق إزاء الإبطاء في اعتماد التشريعات، كما لوحظ في تقرير الممثل السامي.

ولا تنفك جامايكا تولي أهمية لحكم القانون والإصلاح القضائي. لقد حدثت تطورات إيجابية في الإصلاح القضائي، لاسيما المضي نحو إنشاء قضاء مستقل ونزيه من خلال استكمال القانونين اللذين ينظمان اختيار

القضاة والمدعين العموميين. إن تعاون جميع الأجهزة المحلية ذات الصلة في البوسنة والهرسك له أهمية حاسمة في هذه الجهود الإصلاحية. والتدريب أيضا أمر هام ويجب أن يكون أحد دعائم الإصلاح القضائي. وفي هذا الصدد، نلاحظ جهود مكتب الممثل السامي لدعم إنشاء هيكل على نطاق البلد للتدريب القضائي، ويهمنا أن نسمع أكثر عن عمل المجلس الاستشاري المشترك الذي شكل تحت إشراف المجلس الأوروبي في شباط/فبراير هذه السنة.

ونرى أن الإصلاح القضائي وإعادة تشكيل قوة الشرطة مرتبطان. ومن أجل تعزيز حكم القانون، يجب على القضاء وقوة الشرطة أن يعملا باتساق. ولذا فإن من المشجع ملاحظة أنه حصل تحرك نحو تكوين قوة شرطة متعددة الأعراق، كما أبلغنا في الإحاطة المفتوحة للمجلس في آذار/مارس. ويجب أن تستمر هذه الجهود. وفي ذات الوقت ينبغي معالجة المسائل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وبالعنف الأسري معالجة فعالة.

ويود وفدي أيضا أن يشدد على الأهمية التي نوليها للتعاون بين مكتب الممثل السامي والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فقد أسفر هذا التعاون عن إلقاء القبض على عدة أفراد. ونأمل ألا يتسبب الافتقار إلى التمويل في تأخير الأعمال المتعلقة بالأشخاص المفقودين وعمليات الكشف عن الجثث.

ومن المشجع أن نلاحظ أن معدل عودة الأقليات قد تزايد. ونقدر الجهود المبذولة لتهيئة الأحوال اللازمة لإعادة إدماج اللاجئين والعائدين. وأحد الأمثلة هو خطة تنفيذ قانون الملكية التي بدأ العمل بها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩. ونحث على استمرار الجهود الرامية إلى إبعاد الطابع السياسي عن العملية، ونشيد بمكتب الممثل السامي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ضمن جهات أخرى، على ما اضطلعوا به من عمل في السعي إلى إزالة العقبات القائمة أمام عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ونشعر، مع ذلك، بقلق إزاء التقارير التي تفيد بعرقلة عودة الأقلية، ونحث مكتب الممثل السامي على مواصلة العمل السياسي بغية فتح المجال أمام اللاجئين لإظهار قدراقم. وإنشاء آليات فعالة تتيح للعائدين استعادة ممتلكاقم وحقوقهم السكنية وإمكانية وصولهم إلى الوثائق الشخصية أمر ضروري وينبغي متابعته بنشاط. وانخراط العائدين في برامج الإعمار بطريقة غير تمييزية يجب أن يتصف أيضا بالأولوية.

وحسبما ذكرنا الممثل السامي، فإن مسألتي الوظائف وكفالة المستقبل الاقتصادي هما مسألتان تتصفان بأهمية متزايدة بالنسبة للمواطنين العاديين في البوسنة والهرسك. لذلك، يشعر وفد بلادي بالقلق إزاء أن مشاكل البطالة، والدمج الثقافي والإداري ما زالت قائمة، ويحدونا الأمل في التصدي بنشاط لهذه المشاكل في الأشهر المقبلة. وبرامج بناء القدرات والمساعدة التقنية ستكون بلا شك مفيدة في مساعدة العائدين والمشردين في الداخل على الاندماج في المجتمع.

ولقد علمنا من آخر تقرير للأمين العام أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى توفير الأموال من أجل دعم إطار للعمل مدته ثلاث سنوات لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية، وهو يعنى أيضا ببرامج العمل في القرى وبالبرامج البيئية. ونقدر الممثل السامي لو تكلم لنا عن التقدم المحرز في بناء القدرات، حيث نعتقد أن ذلك هو الأساس الحقيقي الوحيد لتهيئة بيئة راسخة.

وأخيرا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للعمل الذي يقوم به الممثل السامي، والأمم المتحدة والمنظمات

الأخرى في البوسنة والهرسك، ونشجعهم على مواصلة بذل جهودهم من أجل استعادة السلام والاستقرار وتعزيز التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

يود الوفد الصيني، على غرار جميع أعضاء المجلس، أن يشكر السيد بتريتش على إحاطته الإعلامية المفصلة. لقد لاحظنا أن الحالة في البوسنة والهرسك تحسنت بثبات منذ نهاية العام الماضي. فالانتخابات البلدية التي أجريت في أوائل نيسان/أبريل مضت بسلاسة إلى حد كبير. وأحرز أيضا قدر من النجاح في إعادة الإعمار الاقتصادي في البوسنة والهرسك. ويأتي هذا كله نتيجة الجهود التي يبذلها شعب البوسنة والهرسك، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

ونلاحظ أيضا أن بناء المؤسسات الوطنية يمضي ببطء شديد، وأن المصالحة الوطنية تحول دونها عقبات وصعوبات عديدة. وحل هاتين المشكلتين يتطلب بذل جهود طويلة الأمد ودؤوبة من جميع الأطراف في البوسنة والهرسك ومن المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهودا أوثق على الحقائق القائمة في ذلك البلد، في محاولة لمساعدة شعبه على تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة للسيد بتريتش كي يرد على ما أثير من تعليقات وأسئلة.

السيد بتريتش (تكلم بالانكليزية): أقدر عظيم التقدير التأييد الذي أعرب عنه الممثلون في مجلس الأمن هنا اليوم، وأعتبر أن ذلك يشكل تشجيعا هاما جدا لنا على العمل الذي نقوم به في البوسنة والهرسك.

لقد أثير عدد من الأسئلة وأود أن أجيب عليها.

أولا، تقدم ممثل فرنسا باقتراح يتعلق بشكل التقرير الذي نرفعه إلى مجلس الأمن. قبل كل شيء، أقول إن وجودي هنا اليوم يأتي مكملا للتقرير. وثانيا، أعتبر أن الاقتراح هو اقتراح هام جدا وسنأخذه في عين الاعتبار حيث أننا نبذل، مثلما أعربت عنه في بياني، جهدا لتبسيط خطة عملنا عن طريق اعتماد ثلاثة مجالات ذات أولوية. وقد نتبع هذا التبسيط أيضا في أسلوب تقديمنا للتقارير.

وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها ممثل فرنسا، أود أن أجيب بما يلي. عندما نتكلم عن جوانب تمييز، أعتقد أن من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن ما نحاول أن نحققه في ميدان الإصلاح الاقتصادي وثيق الصلة بهذا الأمر. وهذا فصل للاقتصاد عن التأثير السياسي. وهو يؤدي إلى إيجاد مناخ يجذب رجال الأعمال. وعملية الخصخصة يجب بطبيعة الحال أن تنفذ بطريقة شفافة، ومن الضروري إيجاد إطار مؤسسي لاقتصاد السوق الذي يتصف بالحداثة، مثلما الحال بالنسبة للإطار القضائي، والذي يلزم أن نوليه الاهتمام. وباختصار، إن ما نسعى إليه هو إنشاء نظام يتصف بالتنظيم الاقتصادي، أي إنشاء نظام اقتصادي، يتعلق بالإشراف على المصارف، والإصلاح الضريبي وإنفاذه، وهذا غيض من فيض.

وفيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بالانتخابات التي ستجري في الخريف، أود أن أقول إنني أتوقع إحراز مزيد من التقدم في إدراك الناس لأهمية المسائل المتعلقة برزقهم اليومي، مقابل البرامج العرقية التي وضعت مرات عديدة في الماضي. وأتوقع أيضا أن تسفر الانتخابات عن إيجاد جيل جديد من السياسيين يدخل معترك السياسة في البوسنة والهرسك. ويحدوني وطيد الأمل في حدوث تغيير في الأجيال المقبلة، وفي ضخ دم جديد في السياسة البوسنية.

والآن، عندما نتكلم عن تعزيز الانصهار في النظام السياسي للبوسنة والهرسك، اعتقد أننا نحتاج أيضا إلى أن ننظر في بعض المسائل المتعلقة بالمصالحة. وأعتقد أن ذلك سيزيد من الانصهار في المجتمع. ويتعين أن نمضي قدما في اعتقال مجرمي الحرب وأن نجري إصلاحا في النظام التعليمي أكثر مما فعلنا حتى الآن. وهذا بطبيعة الحال مشروع للأجل البعيد، إلا أنه مشروع ضروري. ولقد بدأنا بوضع مناهج تعليمية أساسية بحيث نكفل التمثيل المتعدد الأعراق في المدارس والكتب المدرسية وما إلى ذلك.

إن عودة اللاجئين والمشردين يزيد بطبيعة الحال أيضا من الانصهار في المجتمع. وهناك قبل كل شيء النمو الاقتصادي الذي سيسهم في إيجاد بلد أكثر ازدهارا، بحيث يدرك شعب البوسنة والهرسك أن له نصيبا في هذه العملية: أي عملية تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي. وهناك التسامح أيضا - أي التعايش كخطوة أولى واقعية نحو إيجاد مستقبل أفضل هناك.

وبقولي هذا، يحدوني الأمل في أن أكون قد أجبت أيضا على السؤال الذي طرحه ممثل كندا، فضلا عن السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة.

والآن، فيما يتعلق بالسؤال عن قانون الانتخاب، وهو السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة، أقول إننا سنعيد درس المسألة مباشرة بعدما ينتهي منها مجلس تنفيذ السلام في نهاية هذا الشهر، وسنحيلها على برلمان الدولة في البوسنة والهرسك لينظر فيها. ومع ذلك، فإن الانتخابات المقبلة المزمع إجراؤها هذا الخريف - وفقا لقانون الانتخاب الجديد هذا الذي نعلم أن برلمان الدولة لم يقره بعد - ستجري وفقا للقواعد والأنظمة المؤقتة التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي الانتخابات التي غالبا ما ستجريها وتنظمها وتشرف عليها وتمولها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بناء على قرار يتخذه المجلس الدائم بتاريخ ١١ أيار/مايو المقبل. وأريد أيضا أن أؤكد على أنه لا يزال يتعين على المجلس الدائم أن يتخذ هذا القرار.

وعودة إلى الأسئلة الأخرى التي طرحتها كندا فيما يتعلق بمساندة الناخبين للابتعاد عن النزعة القومية، فإنني أعتقد أنه ينبغي توضيح ثلاث نقاط في هذا السياق.

أولا، إن الانتخابات هامة. ونحن بحاجة إلى استغلال فرص الانتخابات. كما نحتاج لأن نبين للناس المرة تلو الأخرى أن التغيير ممكن وأن التغيير الديمقراطي يتحقق عن طريق الانتخابات.

ثانيا، نحن بحاجة إلى التأكيد على الإصلاح الاقتصادي. وهو ما أسميه التمكين الاقتصادي. فالأهالي يريدون الحصول على وظائف وعلى الفرص لأنفسهم ولأولادهم، ونحن في مكتب الممثل السامي، وفي المجتمع الدولي، بحاجة إلى التحالف مع أهالي البوسنة والهرسك في الإصرار على اضطلاع القادة بالمسؤولية عن الإصلاح الاقتصادي. ومن الضروري أن يبقي المجتمع الدولي على شروطه، فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي.

ثالثا وأخيرا، أعتقد أن الدبلوماسية العامة يمكن أن تقدم دعما بالغا. وقد شرعنا في بعض البرامج لدعم وتشجيع الصحافة المحلية لتكون أكثر صراحة عندما يتعلق الأمر بالحصول على الأنباء وتغطيتها كما حدثت بالفعل. والتحقيقات الصحفية هامة جدا في هذا السياق. ونحن بحاجة إلى التشديد على أهمية وسائط الإعلام المستقلة، لا سيما في بلد أدت فيه وسائط الإعلام دورا مروعا أثناء الحرب.

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى الأسئلة التي طرحها ممثل أوكرانيا.

أولا، بالنسبة لإصلاح العسكري، أرى أن المهم هو التأكيد على أن منظور القوات المسلحة الموحدة في البوسنة والهرسك منظور يتحقق على الأجل الطويل. ونحن بحاجة إلى منظور أطول مدى. ومن الناحية الواقعية وبصفة أساسية، ما زالت القوات المسلحة في البوسنة والهرسك تتألف من ثلاث مجموعات. ونحن بحاجة إلى توحيدها.

وفي اعتقادي أن من المهم أيضا التأكيد على البعد المتعلق بالأمن البشري. وهذا ما ينبغي تحقيقه. وهي عملية تدريجية بطبيعة الحال، وهي عملية تقوم فيها مؤسسة اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية، وهي مؤسسة مشتركة على مستوى الدولة، بدور أساسي.

أخيرا، نحن بحاجة إلى تخفيض الإنفاق العسكري. وإننا الآن بصدد إجراء تخفيض بنسبة ١٥ في المائة من حيث الوحدات والميزانية، وهو أمر سيستمر في العام المقبل أيضا. وأود أن أوضح، في هذا الصدد، أن الحكومة الجديدة في زغرب كانت مفيدة جدا في تحقيق مزيد من الشفافية بالنسبة للدعم الخارجي – الدعم الكرواتي – للجيش في البوسنة والهرسك. وهذه إضافة محمودة للغاية لجهودنا في البوسنة والهرسك.

وكما ذكرت، فقد فرضتُ في العام الماضي قوانين الملكية. ونسعى بنشاط إلى تنفيذها في هذا العام. وقد شهدنا تقدما لا بأس به حتى الآن. ولكن ما زالت هناك معوقات، وأنا بالطبع، على استعداد لإبعاد المسؤولين الذين يعرقلون هذه العملية. وهو شرط ضروري للغاية من أجل تيسير وتحسين أدائنا في مجال إعادة اللاجئين.

لقد قدم بعض المانحين، ولا سيما الولايات المتحدة، أموالا لتعزيز القدرة المحلية على تنفيذ قوانين الملكية. وهذه إضافة محمودة جدا إلى جهودنا. وأود أن أشير إلى تدبير يتعلق بتعزيز مكاتب الإسكان جميعها في المجتمعات المحلية بممثلين دوليين. وهناك ما يزيد على ١٥٠ مكتبا للإسكان في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وهذه المكاتب هي التي تيسِّر تطبيق التشريع الخاص بالملكية وبالتالي عودة اللاجئين. وقد عُزز كل منها بممثلين دوليين، يشرفون على حسن تنفيذ القوانين.

والنقطة التالية التي أثارتها أوكرانيا تتعلق بمنع التمييز الاجتماعي والاقتصادي ضد العائدين فيما يتعلق ببطاقات الهوية. ونحن في مكتب الممثل السامي نتبع سياسة تهدف إلى ضمان الإنفاذ الكامل للقوانين بغض النظر عن الخلفية الطائفية للأشخاص المعنيين. وقد تدخلنا لفرض إصدار وثائق عندما رفضت السلطات المحلية القيام بذلك. وسأسوق مثالا على أسلوبنا في رد الفعل حيال الرفض أو عدم الامتثال: قبل أشهر قليلة فقط قُمت بتنحية وزير الداخلية في الكانتون العاشر لرفضه مراعاة المساواة في تطبيق القانون وحماية جميع الأهالي.

أخيرا، أود أن أضيف أن معاهدة تثبيت الاستقرار تركز على العودة الإقليمية. وقد أقمنا علاقة عمل وثيقة للغاية مع المعاهدة، التي تتبع ممارستنا بشكل أساسي فيما يتعلق بتنفيذ عودة اللاجئين. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أننا أقمنا علاقة ممتازة. وأنا واثق بأن معاهدة تثبيت الاستقرار ستعزز جهودنا في المنطقة، لأن عودة اللاجئين ليست بالمشكلة التي يمكن تسويتها داخل بلد واحد، مثل البوسنة والهرسك. ونحن بحاجة لأن نضع في اعتبارنا منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها.

وفي الرد على السؤال الذي طرحته أوكرانيا بخصوص ضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، اسمحوا لي أن أقول إننا نحاول تحقيق ذلك من حيث إتاحة الحصول على المعاشات التقاعدية وتوفير فرص العمل. كما أننا نحاول

القضاء على التمييز ضد الأقليات والعائدين عندما يتعلق الأمر بشركات الكهرباء والماء في البوسنة والهرسك.

والآن، أخيرا، اسمحوا لي بأن أصل إلى ما أثاره وفد جامايكا. هذه المسائل التي أثرتموها، بطبيعة الحال، مسائل تقنية إلى حد كبير. وبوسعي أن أقول فيما يتعلق بالقوانين المتعلقة بحق اللجوء والهجرة التي صدرت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إنها تسهم إسهاما كبيرا وهاما في جهودنا الشاملة لتنظيم تلك المسائل. وقد يهمكم أن تلاحظوا أن البوسنة والهرسك التي – إذا جاز لي أن أقول ذلك – تعد أساسا مساهمة في الهجرة، استقبلت خلال العام الماضي مهاجرين من كوسوفو.

أما فيما يتعلق بالتدريب القضائي، فإن المجلس الاستشاري المشترك الذي شكل كنتيجة اتفاق في اجتماع مجلس أوروبا في ستراسبورغ في شباط/فبراير من هذا العام، كما أشار وفد جامايكا، مثَّل مساهمة هامة ودعما نشطا من جانب مجلس أوروبا سعيا إلى الإسراع في التقدم في مجال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في البوسنة والهرسك.

وقد أذكر أيضا أننا الآن في عملية جعل البوسنة والهرسك أكثر اقترابا من الانضمام إلى مجلس أوروبا. وآمل كما أنني واثق بأن الشروط الأساسية الثلاثة التي وضعت منذ عامين ستحققها خلال الشهر القادم سلطات البوسنة والهرسك. وهذا من شأنه أن يسمح بدخول مجلس أوروبا – وهذه خطوة بالغة الأهمية – نحو انضمام البوسنة والهرسك إلى التكامل الأوروبي.

وأود أن أختتم بياني بتقديم الشكر مرة أخرى إلى مجلس الأمن، وأشكركم – سيدي الرئيس – على اهتمامكم هنا. وأود أن أشكر المجلس أيضا على التأييد الذي عبَّر عنه. فهذا ما نحتاج إليه في عملنا في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد بتريتش على التوضيحات والإجابات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥